



حماية حياتكم الخاصة يكفلها الدستور والقانون 08-09

يتوفر المغرب على إطار قانوني يوطر استعمال المعطيات الشخصية ويقتن تدبيرها من طرف المؤسسات العمومية والخاصة وذلك من أجل حماية الحياة الخاصة للأفراد طبقا للفصل 24 من الدستور الذي ينص على أن «لكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة».



لجنة وطنية تسهر على حمايتكم ضد الاستعمالات التعسفية لمعطياتكم الشخصية



تعمل اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، بصفتها الهيئة الوطنية المكلفة بتنفيذ مقتضيات القانون 08-09، على تكريس الشفافية في مجال استعمال المعطيات الشخصية من طرف المؤسسات العمومية والخاصة وضمان التوازن بين حماية الحياة الخاصة للأفراد وحاجة المؤسسات إلى استعمال المعطيات الشخصية في أنشطتها.

ومن أجل الاضطلاع بهذا الدور تقوم اللجنة الوطنية ب:

- دراسة والبت في تصريحات وطلبات ترخيص المؤسسات العمومية والخاصة التي تعالج معطيات شخصية.
- تقديم المشورة وإبداء الرأي للحكومة أو البرلمان أو السلطات العمومية في المواضيع ذات الصلة بالمعطيات الشخصية.
- إجراء البحث والتحقيق في شكايات الأفراد الذين انتهكت حياتهم الخاصة.
- تدبير سجل عمومي يتضمن ملفات المعطيات الشخصية والأذون المسلمة من طرف اللجنة الوطنية وكذلك المعلومات التي تخول للأشخاص ممارسة حقوقهم.
- المراقبة والتحري قصد التأكد من مطابقة المعالجات المتعلقة بالمعطيات الشخصية للقانون 08-09 ونصوصه التطبيقية.
- اليقظة القانونية والتكنولوجية بغية متابعة ودراسة التوجهات والتحول التكنولوجية والقانونية والمجتمعية التي يمكن أن يكون لها تأثير على حماية المعطيات الشخصية بالمغرب.



حقوقكم التي يخولها القانون 09-08

يتمتع كل شخص يتم تسجيله ومعالجة معطياته الشخصية بالحقوق التالية:

الحق في الإخبار عند تجميع المعطيات

- يجب على المسؤول عن المعالجة أو من ينوب عنه أن يشير، بطريقة صريحة ودقيقة، إلى كل خصائص المعالجة المزمع القيام بها على الدعامات المستعملة لجمع المعطيات الشخصية.

الحق في الموافقة

- لا يمكن أن تتم أية عملية لمعالجة المعطيات الشخصية إلا بموافقة الشخص المعني بشكل واضح وصريح.



ممارسة حق الولوج

لكل شخص الحق في استفسار المسؤول عن المعالجة حول خضوع المعطيات التي تعنيه للمعالجة أم لا ويمكنه أيضا أن يطلب خصائص المعالجة المنجزة مثل الغايات منها وفئات ومصدر المعطيات المستعملة وكذلك الجهات التي أرسلت إليها هذه المعطيات.

ممارسة حق التصحيح

لكل شخص الحق في أن يطلب من المسؤول عن المعالجة تحيين المعطيات الشخصية التي تعنيه أو إزالتها أو إغلاق الولوج إليها، وذلك عندما يتبين أن هذه المعطيات غير صحيحة أو ناقصة أو ملتبسة أو فاقدة للصلاحيات.

ممارسة حق التعرض

يمكن لكل شخص أن يعترض على معالجة معطياته الشخصية في أي وقت ولأسباب مشروعة وبدون تكاليف.

التزامات المسؤولين عن المعالجة

كما يلزم القانون 09-08 المؤسسات العمومية والخاصة:

- باحترام الغاية التي جمعت من أجلها المعطيات وعدم استعمالها لأهداف أخرى.
- باحترام مبدأ التناسب وأن تكون المعطيات المجمعة والمعالجة ضرورية لتحقيق الغايات التي جمعت من أجلها.
- بالتحقق من أن المعطيات الشخصية صحيحة ومحيته.
- بتحديد مدة حفظ المعطيات وألا تتعدى المدة الضرورية لتحقيق الغاية من المعالجة.
- بضمان سلامة وسرية المعالجات.
- بتمكين الأشخاص المعنيين من ممارسة حقوقهم.
- بإشعار اللجنة الوطنية بالمعالجات المراد القيام بها وفقا للمسطرة التي ينص عليها القانون 09-08.

